برشلونة – GAC: نظام WHOIS وقانون حماية البيانات العامة: مناقشة مع دائرة الملكية الفكرية ومجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية
الأحد 21 أكتوبر/تشرين الأول 2018 - من الساعة 11:30 ص إلى 12:15 م بتوقيت وسط أوروبا الصيفي
ICANN63 | برشلونة، إسبانيا

منال إسماعيل، رئيس GAC: لذلك، أشكركم جميعًا على تحليكم بالصبر. نبدأ الآن جلستنا حول القانون العام لحماية البيانات مع القطاعات الأخرى من المجتمع. وسنجتمع مع مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية، ولدينا هنا بالفعل عمر الصدر وميلتون مولر. وسنلتحق أيضًا بالعمل خلال النصف الثاني من هذه الجلسة من قبل الزملاء في دائرة الملكية الفكرية. لذا، بهذا، شكرًا مرة أخرى على الحضور، ويجب أن أسلم الكلمة إلى شخص ما هنا؟ هل ميلتون أم عمر؟

ميلتون مولر: حسنًا، طاب صباحكم جميعًا. اسمي ميلتون مولر، وأنا أحد أعضاء مجموعة أصحاب المصالح غير التجارية. كذلك، مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية، كما تعرفون، مكونة من مستخدمي نظام النطاق، حيث يوجد دائرة ومجموعة أصحاب مصلحة ضمن GNSO. لذا، نشارك في عملية وضع السياسات في نظام اسم النطاق داخل مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المُخصصة. ونحن نمثل مستخدمي الإنترنت غير التجاريين مثل مجموعات حقوق الإنسان، ومجموعات حقوق الأفراد، ومجموعات الحريات المدنية، والمدافعين عن الخصوصية والمجموعات الفنية والجامعات والتعليم وهذه الأنواع من الأمور. وهذا هو زميلي عمر من مصر وأنا من معهد التكنولوجيا في جورجيا في الولايات المتحدة. لماذا نحن هنا؟ حسنًا، نحن جزء من GNSO وكنا نخبر ICANN لمدة 15 إلى 18 سنة أن نظام WHOIS كان غير قانوني بموجب معظم قوانين الخصوصية، وخاصة القانون الأوروبي. وقد تم تجاهل هذه التحذيرات لفترة طويلة حتى أجبرها القانون العام لحماية البيانات بأخذ الخصوصية على محمل الجد في نظام WHOIS، بسبب الغرامات بالضرورة.

لذا، فنحن في موقف ساخر إلى حد ما من حيث الحضور أمام اللجنة الاستشارية الحكومية، وهي هيئة تمثل الحكومات داخل ICANN والتمسك بتأثير قرار السياسات الحكومية، وهي القانون العام لحماية البيانات. ولسبب ما، أرى أن العديد من الحكومات هنا ليست ودودة مع فكرة أن يسيطر قانوني حكومي على ما تقوم به ICANN. وسنشرح سبب أننا نعتقد -- بالفعل سنشرح

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. وتنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

ما نقوم به بالفعل مع عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات لأنكم قدمتم بعض المعلومات الخاطئة حول هذا. ونريد التأكد من أن لديكم فهم لكل من العملية والخلافات الجوهرية.

لذا، من حيث الإجراءات لدى عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات مهمتان. الأولى هي تحديد أولوية الميثاق. المهمة الأولى، التي من المفترض أن تكون سريعة للغاية، هي الوصول إلى سياسة مجتمعية قانونية لتحل محل المواصفة المؤقتة التي وضعها مجلس ICANN محل التنفيذ بصورة عاجلة. الآن، من حيث مضمون المواصفة المؤقتة، نحن راضون عنه بالغاية، فيما يتعلق بأنه حظر المعلومات التي لا يجب أن تكون علنية. فقد استبعاد الدخول العام غير المميز للمعلومات الشخصية المعرفة وجعل نظام WHOIS يتوافق مع القانون العام لحماية البيانات على المدى القصير. لذا، فما يفترض أن تقوم به عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات هو العمل على التفاصيل تحديد السياسة الدائمة لتحل محل المواصفة المؤقتة من حيث ما يتم عرضه بالفعل على نظام WHOIS العام وما يتم حظره.

كخطوة ثانية في هذه العملية، من المفترض أن نتوصل إلى سياسة تحكم الوصول إلى بيانات نظام WHOIS غير العامة. وما يجب أن نسميه بشكل أكثر دقة البيانات الشخصية الحساسة لمشتركي اسم النطاق. وهناك مجموعة من مسائل البوابة التي نسميها، والتي من المفترض الإجابة عنها قبل أن نبدأ في الحديث عن كيفية تحديد آلية الوصول. لذا، فأحد المشاكل التي دخلنا فيها هي أن العديد من مجموعات أصحاب المصلحة معنية بالأساس بكيف يحصلون على الوصول، وهم يرغبون في تخطي الجزء الأول من مهمة عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات، وهو استبدال المواصفة المؤقتة بسياسة دائمة. والطريقة التي سنتعامل مع موضوع المواصفة المؤقتة بها هو أننا سنتعامل مع كل غرض لمؤسسة ICANN في تجميع البيانات، وهو ما يفترض بنا القيام به بموجب القانون العام لحماية البيانات.

لقد حاولنا تحديد "ما هو السبب؟ ولماذا تقوم ICANN بتجميع المعلومات؟ وكيف يلزم دعم مهمة نظام اسم النطاق الآمن والمستقر والمتوافق على المستوى العالمي؟" وعند التعامل مع هذه الأغراض، أعتقد أننا نفذنا عملية كبيرة، مع ذلك، فقد حافظنا على التقدم في موضوع الوصول، لأن الأشخاص المعنيين للغاية بالوصول يريدون تعريف -- بمعنى أنهم يرغبون في تعريف الوصول كجزء من مهمة تجميع البيانات.

وهذه مشكلة إلى حد ما لأنها لا تتضمن الكثير من المعنى لقول "أنا أجمع البيانات من أجل الإفصاح عنها." وهذا لا يخبركم بالفعل بالبيانات التي تحتاجونها. كما أنه لا يخبر المستخدم بسبب تجميع بياناته. وبصورة عامة، فيعد غرضًا غير قانونيًا قول "نريد فقط تجميع البيانات، حتى يمكننا تقديمها إلى أي شخص لأي غرض."

لذا، كان لدينا الكثير من الخلافات حول هذا وأعتقد أننا وصلنا بالفعل إلى نقطة أننا كان لدينا غرض، ونسميه الغرض "ب"، الذي ينص على ما يلي "أحد أسباب تجميعنا للبيانات هو السماح للجهات الخارجية التي لديها مصلحة قانونية في مختلف الأمور لتتمكن من التواصل أو تحديد المشتركين." وصياغة هذا الغرض، الذي يشكل حلاً وسط بين المصالح الكبيرة المرتبطة، مختلف أصحاب المصلحة، لا تزال قيد التنفيذ، لكني أعتقد أمس، هل نقول أننا --

عمرو الصدر: حققنا تقدمًا.

ميلتون مولر: -- لقد حققنا تقدمًا. نعم. لقد حققنا تقدمًا في هذا الصدد. لذا، بمجرد الاستقرار على الغرض "ب"، فسنكون في موقف يسمح لنا بالانتهاء من تعديلات المواصفة المؤقتة، وبعدها سنحدد آلية الوصول. الآن، سأقدم -- لذا، أحد الأمور التي سمعتها، أعتقد في بعض التعليقات السابقة كانت "حسنًا لا يمكننا الانتظار لتحديد آلية وصول. ولا يمكن أن يكون لدينا سياسة في ICANN حول هذا." فهذا خطأ. فعلينا أن ننتظر الوقائع. وتعد عملية تحديد آلية الوصول خطوة ثانية في عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات. وهي تتطلب سياسة. فلا يمكنكم أن يكون لديكم ICANN تقرر متعمدة أنها ستتيح الوصول. ونعتقد، بعدة طرق، أن مؤسسة ICANN ضللت العديد من الناس في هذه القاعة عبر بدء مناقشة النموذج الموحد للوصول الى البيانات.

لأننا، مرة أخرى، ليس من المفترض أن ننتهي من مسألة الوصول حتى نعيد تعريف نظام WHOIS ضمن القانون العام لحماية البيانات. هذه هي الخطوة 2. ونحن لا نفهم لماذا يبدأ المجلس مناقشة حول نموذج الوصول، أقل بكثير من لماذا يقولون أنه يجب أن يكون نموذج موحد، وهو مرة أخرى، هذا قرار سياسات، ويجب اتخاذه بواسطة المجتمع. لذا، لا يضللكم ذلك. عندما تصدر ICANN هذه الوثيقة حول النموذج الموحد للوصول الى البيانات، وتقضون الكثير

من الوقت في مناقشته، فأنت تضيعون وقتكم نوعًا ما، لأن الوثيقة ليست قائمة في هذه العملية. وهي ليست قائمة بالفعل. فحتى وإذا لم نعيد تعريف المواصفة المؤقتة والانتهاء من السياسات الخاضعة للوصول، نحن لن يكون لدينا نموذج وصول. ولا نعرف بعد ما إذا كان المجتمع يدعم النموذج الموحد للوصول الى البيانات أو نموذج آخر للوصول. وهذا خلاف قانوني. ويجب أن نجري هذا النقاش. لكنها الخطوة الثانية في العملية.

لذا، أريد أن يتاح لي بعض الوقت للتكرار والأسئلة، وأريد ايضًا السماح لعمر بتقديم نفسه، ولديه بعض التعليقات لتحديد الأمر.

عمرو الصدر: شكرًا لك، ميلتون. وشكرًا منال ولكم جميعًا على الحضور هنا اليوم. اسمي عمر من مصر. أنا عضو في مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية، وأنا أيضًا أمثل مجموعة أصحاب المصلحة في فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات. فقط للمتابعة حول ما قاله ميلتون. الطريقة التي نتعامل بها مع الأعمال في فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات هي أولاً تحديد عناصر البيانات المطلوبة لمعالجة الأنشطة من حيث بيانات التسجيل في أسماء نطاق المستوى الأعلى العام. لذا، فنحن نحدد عناصر البيانات ونحدد أنشطة المعالجة، التي تتضمن التجميع وأي شكل من المعالجة بواسطة المعالج، سواء كان أمناء السجل أم السجلات، فضلاً عن الإفصاح عن هذه البيانات. لذا، فكل هذه تعالج الأنشطة التي ننظر فيها. وبالنسبة لتقديم شكوى القانون العام لحماية البيانات هذه، فيجب أن يكون لديها أساس قانوني أيضًا. لذا، يعمل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات بجد على هذا.

وأود أن أتعامل مع مخاوف عامة يبدو أنها تنتشر عبر المجتمع بخصوص موقف NCGS. وهي، كما تعرفون، أننا ضد الوصول بالكامل. ونحن لسنا كذلك. فنحن ندافع منذ سنوات، كما قال ميلتون، عن خصوصية المشتركين ونحن نقوم بهذا في سياق ما يوجد بالفعل من حيث قانون الخصوصية وحماية البيانات في هذا الصدد. قبل القانون العام لحماية البيانات، لم يكن هذا نوعًا من الأسلوب المتناسق أو الشامل. ونحن نعمل على هذا منذ، أعني، على الأقل شخصيًا، شاركت في هذا منذ أيام WHOIS المفصّل.

وفي هذا الوقت، حددت مجموعة عمل WHOIS المفصّل أننا نفتقد للقدرات للتعامل مع مشكلة حماية البيانات بما يتفق مع أحكام القانون. فقد كان غير واضح لنا كيف يمكن القيام بهذا. وهذا

أوضح بقليل الآن، ولذا، فنحن نتابع فقط ما نعمل عليه للعديد من السنوات. ولكن سؤال الوصول، كنشاط معالجة، هناك أساس قانوني للوصول. ونرى أن هذا حقيقي. فهناك سياسة التوافق في الآراء في ICANN التي وضعتها المنظمة الداعمة للأسماء العامة والتي تتطلب الوصول إلى بيانات التسجيل. وليس لدينا مشكلة في السماح بذلك. لكن مرة أخرى، يجب أن يمر هذا بعملية صارمة لتحديد ما هي عناصر البيانات المشاركة، وما هي أنشطة المعالجة المعنية، وما هو الأساس القانوني.

لذا، فهذه هي الخطوات الطبيعية أو المنطقية التي نحتاج للتعامل معها من أجل حل موضوع الوصول إلى هذه البيانات. ولا يمكننا الوصول إلى هذا حتى نجيب على الكثير من الأسئلة المحورية في ميثاق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات. لذا، لا يمكننا بالفعل الإجابة على سؤال ما البيانات التي سيتاح الوصول لها حتى نفهم ما البيانات التي ستكون متاحة. ولذا، فهذا منطقي بصورة نسبية، أعتقد، بسبب المناقشات المتأخرة حول الوصول. لذا، لا اريد أن أطرح نوعًا من الأسئلة بنفسي، وأود، إذا كنا نحصل على أسئلة منكم جميعًا حول المشكلات المهمة لكم جميعًا، وسيسعدنا تسليط بعض الضوء، حول وجهات النظر بشأن هذا.

منال إسماعيل، رئيس GAC: شكرًا لك ميلتون وشكرًا لك عمر. أعني، من العادل فقط أن يكون لمختلف أجزاء المجتمع مصالح مختلفة وأولويات معالجة مختلفة، ونحن هنا لمحاولة العمل معًا والعصور على بعض الأسس المشتركة. ومرة أخرى، الوصول هو مشكلة ملحة بالنسبة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية، وأنا متأكد من أننا لا نضيع وقتنا لأننا على الأقل سنكون مستعدين عند تفعيل هذا، إذا لم يكن موجودًا بالفعل. أعني، أنا لست جزءًا من نقاشات عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات، ولكننا يتم إطلاعنا بانتظام على موجز من زملائنا هناك. وأتمنى أن نتمكن من الوصول في النهاية إلى طريق تقدم مشترك متفق عليه.

لذا، لدى طلب للكلمة من الولايات المتحدة وبعدها إيران بإيجاز شديد، وفي نفس الوقت، دعوني ايضًا أطلب من زملائنا في دائرة الملكية الفكرية ربما بدء الانضمام للجنة حتى ننتهي من هذا الجزء من النقاش. لذا، تفضل ممثل الولايات المتحدة رجاءً.

آشلي هينمان: شكرًا. آشلي هينمان من اللجنة الاستشارية الحكومية. لقد أردت فقط التعليق بينما يمكنني متابعة المنطق المطروح، أعتقد أنا ما يشكل مشكلة لهذه الجهود حتى تاريخه هو أننا نمثل جميعًا وجهات نظر مختلفة للغاية. وأعتقد أن المشكلة الأخرى التي نواجهها هي أننا، في جزء كبير، متمسكين بمواقفنا وإذا رأينا أنه من الصعب للغاية إدراك ومحاولة فهم موقف الأطراف الأخرى. والوصول مهم للغاية للحكومات، لعدة أسباب. لاستخداماتنا الخاصة، ولكن أيضًا للدوائر التي نمثلها.

أعتقد، بالنسبة لنموذج الوصول الشامل، والمناقشات التي تجري هناك، أعتقد، ربما لا تفهمون، أي من هذه يشكل حوارات مبكرة للغاية، وهذه ليست عملية رسمية. فهم ينظرون في الأسئلة ويطرحون الأسئلة. كما أنهم ينظرون في مختلف الخيارات وطرق التعامل مع الأمر. وأعتقد أن الجميع سيتفق مع أن كافة العناصر المختلفة المرتبطة بنموذج الوصول الشامل معقدة للغاية. فنحن نتحدث عن أمور مثل المصادقة والاعتماد. أعني، مجموعة مختلفة تمامًا من الأمور التي من المحتمل طرحها على الطاولة لتسهيل هذا النموذج.

لذا، فالمناقشة المبكرة حول هذه الجوانب المختلفة، لا أعتقد أنها مشكلة على الإطلاق. وأتمنى في نقطة ما أن نتمكن ربما من التجمع والفهم بدلاً من النظر في كون هذا نوع من النشاط الشائن شيئًا يشكل بداية حوار وبداية عملية رسمية فحسب. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس GAC: شكرًا، حسنًا، هل يمكننا، نعم. وحتى يمكننا التخليص لأننا نحتاج لبدء جلسة دائرة الملكية الفكرية أيضًا. إذن تفضل كافوس.

كافوس أراستيه: نعم، نشكر الأستاذ المميز مولر مولر وزميله على المنصة والآخرين الذين تحدثوا على الحضور ومشاركة فهمهم معنا. لم أسمع أن مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية ضد الوصول. لم أسمع ذلك. ولا أعرف أين سمعتم ذلك. لكن لدينا وجهات نظر مختلفة، وجهات نظر مختلفة تمامًا. فما نطلبه مختلف عما تطلبوه. ونحن ممثل قانوني للحكومات والحكومات لديها مخاوف جادة عندما لا يتاح لنا الوصول الذي نرى أنه أحد أهم الأولويات.

ذكرت آشلي بوضوح أننا نتطلع لهذا. وهو يمسى الوصول الموثوق الموحد. وقد سماه شخص ما القياسي، ونحن لا نميل إلى ذلك، فنحن نسميه الوصول المنسق. ولن نتطرق إلى التفاصيل.

فنحن نتفق بالفعل مع بعض الزملاء الذي يقولون أن هذا يجب القيام به عند الإجابة على كافة الأسئلة الجوهرية. ولكن، هذا لا يعني أننا يجب أن نؤجل الأمر بدون أية أسباب. ويجب أن يكون متاحًا في وقت سابق للوقت الذي تصبح فيه المواصفة المؤقتة نهائية.

لا نريد أن نقدم هذا لمجموعة أخرى. ونريد من مجموعة عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات الانتهاء من الموقف كله، بما في ذلك الوصول المنسق الموحد. وطلباتكم مختلفة، كما أن طلباتنا مختلفة. فما نطلبه منكم، لا أقول مثل الآخرين أنك لا تفهموه. فأنا لا أسمح لنفسي بقول أن أي شخص لا يفهم. بل أقول أن اهتماماتكم ليست ما نتطلع له. فنحن نبحث عن اهتماماتنا الخاصة. وقد رأينا ان اهتماماتنا لم يتم احترامها. فأنتم تشيرون إلى وثيقة مجلس ICANN وهذا ليس شأننا.

يرجى مناقشة الأمر مع مجلس ICANN فيما إذا كان عليهم نشر هذا أم لا. ولكن لا يمنع هذا اللجنة الاستشارية الحكومية من إعداد التعليق المبدئي على الوصول الموحد. وقد قمنا بإعداد هذا وأسلناه إلى مجلس ICANN أو رئيس ICANN. وهذا هو موقفنا، ونحن مضطرين أن نتبع هذا الموقف بإصرار. وقد أردنا أن هذا يجب احترامه. وبينما نحترم وجهات نظركم، نريد الاحترام الكامل لوجهات نظرنا من الأطراف الأخرى. شكرًا جزيلاً على الحضور وشكرًا على مشاركة وجهات نظركم معنا لكن يرجى التكرم بفهم موقفنا. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس GAC: شكرًا جزيلاً كافوس، وأحتاج فقط لتوضيح الأمر من حيث أنه ليس مقترحات مجلس الإدارة، لأننا نستمر في تفضيله كمقترح مجلس إدارة. وأشك أنه من مجلس الإدارة. فقد رأيت يد أخرى لكن حسنًا، إن أمكنكم الإيجاز لأننا نحتاج للتوقف هنا ونقل الجلسة إلى دائرة الملكية الفكرية. شكرًا. -- تفضل، هنا. تفضل.

أندريه دلماني: شكرًا. رأي ليس بالضرورة متوافقًا.

منال إسماعيل، رئيس GAC: أعتذر، هل يمكنك رجاءً، لأن -- هل هي eSwatini أم --

أندريه دلماني: نعم. أندريه من eSwatini.

منال إسماعيل، رئيس GAC: eSwatini.

أندريه دلماني: اعتدت على تسميتها سوازيلاند. الآن هي eSwatini.

منال إسماعيل، رئيس GAC: نعم، نعم، eSwatini. برجاء التفضل.

أندريه دلماني: سؤالي ليس بالضرورة مرتبطا مع العروض هنا التي سمعناها، لكنه بصورة عامة حول القانون العام لحماية البيانات بخصوص لماذا نتحدث عن القانون كما لو أنها تشريعات عالمية، في حين أنها تشريعات أوروبية فحسب. والآن، بهذا السؤال، أتحدث عن النسبة المئوية للسجلات وأمناء السجل المتأثرين بهذا القانون العام لحماية البيانات. لذا، بينما ننظر في كافة الخيارات من حيث النموذج الموحد للوصول الى البيانات، ربما نخاطر بتقسيم نظام WHOIS. لكن ربما سيكون من المفيد النظر في كافة الخيارات، والنظر في النسبة المئوية للسجلات وأمناء السجل المتأثرة بهذا القانون العام لحماية البيانات. فماذا لو ترك بقية العالم أوروبا مع القانون العام لحماية البيانات واستمر بقيتنا في نظام WHOIS كما هو؟ شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس GAC: شكرًا لك eSwatini. إذا كانت لديكم أية تعليقات نهائية، بإيجاز شديد لأننا نحتاج للانتقال، رجاءً.

عمرو الصدر: حسنًا. سأحاول أن أبدأ من النهاية، مع الإجابة على السؤال الأخير أولاً. سبب نظر القانون العام لحماية البيانات عبر مجلس الإدارة ضمن سياسات ICANN، وبالمناسبة، هناك وجهات نظر ضمن فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات أنه يجب أن يكون هناك تمييز بين موقع المشتركين أو مواقع الأطراف المعنية المشاركة. وهذه الآراء لا تتم مشاركتها من الجميع في فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات، وهناك العديد من الاعتبارات الجارية هناك، بما في ذلك تكاليف التنفيذ التي ستتحملها الأطراف المتعاقدة، وبعدها النقل إلى المشتركين في اسم النطاق.

لكن، بصورة عامة، مرة أخرى نحن نتحدث عن أنشطة المعالجة. فهناك عدد من أنشطة المعالجة الجارية. ولا يجب أن يكون موقع أي طرف متعاقد داخل الاتحاد الأوروبي. ويمكن أن تخدم مواطني الاتحاد الأوروبي أو المقيمين فيه. وحتى إذا كان الطرف المتعاقد والمشترك ليس في الاتحاد الأوروبي، وإذا كانت هناك أنشطة معالجة مع الجهات الخارجية، تحدث في الاتحاد الأوروبي، فمرة أخرى، يجب أن تكون متوافقة مع القانون العام لحماية البيانات. لذا، فهناك شبكة كبيرة أو إطار عمل من الجهات المشاركة التي يلزم مراعاة الامتثال إلى القانون العام لحماية البيانات.

ومرة أخرى، من منظور التنفيذ، وهذا شيء يجب على المنظمة الداعمة للأسماء العامة مراعاته دائمًا. فهو دليل عملية وضع السياسات. تشكل اعتبارات التنفيذ أمرًا شديد الأهمية بسبب التكلفة والوقت وقدرًا كبيرًا من الجهود المبذولة من أعضاء المجتمع والشركات المشاركة. لذا، ففي بعض الأحيان يمكن أن تبدو السياسة جيدة، وقد رأينا هذا في عدد من عمليات وضع السياسات في المنظمة الداعمة للأسماء العامة. لكن بعد ذلك، عندما تعلق الأمر بوقت التنفيذ، تصبح كثير من الصعوبات واضحة. ومن حيث كما تعرفون، المخاوف المطروحة للوصول الشامل أو الوصول الموحد. كما تعرفون، بالنسبة لي شخصيًا، لا يهم الاسم بالفعل.

مرة أخرى، نحن نتحدث عن أنشطة المعالجة التي تحتاج لأغراض محددة للامتثال إلى القانون العام لحماية البيانات ويجب أن يكون لها أساس قانوني. يجب أن يتضمن الإفصاح عن البيانات بموجب القانون العام لحماية البيانات أساسًا قانونيًا ويجب أن يكون محددًا. لكن من الصعب للغاية من الناحية القانونية وجود نموذج وصول شامل عندما يكون لدينا أنواع مختلفة من الطلبات لمختلف الأغراض.

لذا، فكل نوع من طلبات الإفصاح عن البيانات، الذي يمثل مجرد نشاط معالجة آخر، يجب أن يتضمن أغراض محددة مدرجة ضمن الأساس القانوني. ولا يمكن أن يكون لديكم غرض واحد أو بضعة أغراض تتضمن أساس قانوني واحد أو اثنين تغطي كل سيناريو يمكن أن يحدث فيه الإفصاح عن البيانات. ولن يكون هذا ببساطة متوافقًا مع القانون العام لحماية البيانات أو سيترك المتحكمين بالبيانات ومعالجي البيانات عرضة للقضايا والغرامات.

لذا، فهذه بعض المشاكل التي نحاول التعامل معها. ومرة أخرى، تحديد ما هي عناصر البيانات وما هي أنشطة المعالجة المطلوبة يحتاج بالفعل للمناقشة المسبقة عند حدوث الإفصاح، وهذا هو سبب أن الميثاق يتضمن هذه الأسئلة المفتاحية ذات الصلة. أرجو أن يكون هذا مفيدًا.

منال إسماعيل، رئيس GAC: شكرا لك يا عمرو. أعني، أنا متأكد أن النقاش لن ينتهي هنا. ولدينا دائرة الملكية الفكرية قيد الانتظار. لذا، إذا كانت لديك إجابة سريعة.

ميلتون مولر: سأرد في دقيقتين.

منال إسماعيل، رئيس GAC: رجاءً.

ميلتون مولر: حسنًا. لذا، أردت الرد على مناقشة آشلي. النموذج الموحد للوصول الى البيانات، أعتقد أن المشكلة في تعويم هذه الوثيقة الآن هي أنها تقدم للأشخاص انطباعًا خاطئًا وأمل كاذب من أنهم يمكن أن يكون لديهم نظام WHOIS بالطريقة التي اعتادوا عليها وأننا سنمر فقط ببعض الإجراءات التي تسمح للجميع بالعمل بالطريقة التي قامت بها إذا تم اعتمادكم وبعدها فجأة أصبح يمكنكم الوصول غير المميز إلى كافة بيانات نظام WHOIS. وهذا لن يحدث. يمكنني أن أضمن لكم ذلك. ولن يكون بهذه الطريقة. وستكون هناك حدود وربما لن يكون هناك النموذج الموحد للوصول الى البيانات. وربما يكون من المستحيل تحقيق ذلك قانونًا كما اقترح عمرو. لذا، فمن خلال طرح هذه الوثيقة، اعتقد أن ICANN إما تحاول الاستباق أو أنها تضلل دون وعي المجتمع من حيث التوجه الذي سنذهب إليه. شكرًا لك، منال.

منال إسماعيل، رئيس GAC: شكرًا لك ميلتون وشكرًا للجميع. لكننا نحتاج للانتقال إلى جزء دائرة الملكية الفكرية. وأنا أعتذر للغاية براين وفكتوريا على الانتظار. سأسلم الكلمة مباشرة إليكم بسبب الوقت. رجاءً الاستمرار.

برايان وينترفيلدت: طاب صباحكم. أنا بريان وينترفيلدت، أنا رئيس دائرة الملكية الفكرية. ويشاركني اليوم نائب الرئيس في دائرة الملكية الفكرية، فيكي شيكلر. شكرًا جزيلاً لكل الزملاء من اللجنة الاستشارية الحكومية ومنال وغير مسموع 00:27:06) على التكرم بالسماح لنا ببعض الوقت في جدول

أعمالكم خلال اجتماع ICANN63. ولعرض تحديث عليكم حول أفكارنا وأعمالنا في القانون العام لحماية البيانات وتأثيره على قاعدة بيانات نظام WHOIS.

اليوم، نود مساعدة أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية في فهم تأثير القانون العام لحماية البيانات الفعلي على حماية المستهلك، وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ومكافحة الاحتيال والمشاكل الأمنية الأخرى، وكل هذا مهم للغاية بالنسبة لأعضاء دائرة الملكية الفكرية. ونود تقديم نظرة عامة موجزة على أفكار دائرة الملكية الفكرية حول المواصفة المؤقتة. وجهودنا في عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات المركزة على الوصول المعقول لبيانات نظام WHOIS غير العامة لأغراض قانونية ذات صلة بالملكية الفكرية وحماية المستهلك، وفي النهاية الحاجة لآلية الوصول الموحد. وأعرف أن وقتنا قصير، وأريد أن أتيح الوقت للأسئلة في النهاية. لذا، فنحن ننتقل في عرضنا. وسأحول الكلمة إلى فيكي شيكلر، لتقديم تعليقات تقديمية.

فيكي شيكلر: شكرًا. اسمي فيكي شيكلر. أولاً، أود التعليق على ما سمعته من السيد/ مولر. لقد وجدت الأمر مهمًا للغاية، وخاصة الخطاب الذي أرسله رئيس مجلس الإدارة إلى مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية أمس، محاولاً الاتصال ببعض حالات عدم الدقة التي تم طرحها من قبل مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية بشأن عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات، القانون العام لحماية البيانات ومناقشة نموذج الوصول الموحد. وأشجعكم جميعًا على قراءة هذا الخطاب.

الآن، من حيث الأضرار التي رأيناها منذ التغييرات في هيكل بيانات نظام WHOIS، وقد شهدنا انحدارًا في الوصول إلى البيانات لأغراض الشفافية والمساءلة. ومرة أخرى، لا نفكر في الوصول لأسباب غير مميزة للبيانات. نحن ننظر في الأمر لأغراض الشفافية والمساءلة والتحقيق ولنا على وجه التحديد، مطالبات العلامات التجارية وكذلك انتهاك حقوق النشر.

بعد ذلك، من منظور أوسع للنظر في الأضرار على المستهلك. للنظر في تهديدات الأمن السيبراني الناتجة عن هذا. ويمكنني أن أقول أنه، في عالمنا عادةً ما نرى مشكلات سرقة الهوية، ومشكلات [غير مسموع]، ومشكلات البرمجيات الضارة المرتبطة بأضرار انتهاك حقوق النشر. كما يجعل تبادل الوصول الذي شهدناه حتى الآن الأمر أصعب بكثير فيما يتعلق بتحقيقنا ومحاولة تصحيح هذه الأضرار. هل تريدون مني التوقف هنا للحظة؟ تفضل.

برايان وينترفيلدت: بالتأكيد، يمكنني الاستمرار. شكرًا جزيلاً لك، فيكي. أريد أن أبدأ حوارنا الموضوعي عبر تسليط الضوء على أهم مشكلة لنا، والتي نتمنى أن توافقون على أهميتها، وهي أنه بالإصغاء إلى بعض التعليقات التي سمعناها، أعتقد أنها صحيحة، وهي أن الأضرار التي نواجهها في الوقت الراهن ترجع إلى تقسيم نظام WHOIS. فقد تمت إعاقة جهود حماية المستهلك وجهود إنفاذ حقوق النشر والأمن السيبراني ومكافحة الاحتيال ومكافحة التزييف ومكافحة القرصنة والتحقيقات الجنائية الأخرى من خلال معلومات نظام WHOIS مع بروتوكولات الوصول المشتتة وغير المنظمة.

بالرغم من أن حماية المستهلك وإنفاذ حقوق النشر والأمن تعتبر جميعًا أغراض قانونية للوصول إلى بيانات نظام WHOIS غير العامة في بعض الظروف وبسبل الحماية المناسبة السارية، وقد شهدنا الكثير من الصعوبة في الوصول الفعلي إلى البيانات اللازم لخدمة هذه المصالح القانونية. ولدى العديد من مالكي حقوق النشر لبس حول كيفية طلب بيانات نظام WHOIS غير العامة. وهؤلاء غير المشاركين في ICANN لديهم لبس أكبر حول ما إذا كان يمكنهم طلب البيانات على الإطلاق. والنتيجة النهائية هي أن جهود الإنفاذ التي تهدف إلى التعامل مع السلوك الضار غير القانوني عبر الإنترنت تمت مقاطعتها بصورة كبيرة. يستغرق الإنفاذ عند الإمكان وقتًا أطول ويجني نتائج أقل قبولاً، وهو ما يضر بمستخدمي الإنترنت المعتمدين على جهود الإنفاذ هذه لإنشاء بيئة إنترنت آمنة.

في 12 أكتوبر، استلمت ICANN تأكيدًا من AppDetex، وهي شركة رائدة في مجال حماية العلامات التجارية، والتي عرضت نتائجها بعد إرسال آلاف الاستفسارات للبيانات غير العامة تأييدًا للأغراض القانونية التي ناقشناها سابقًا. وكانت النتائج مدهشة. مع فقط نسبة ثلاثة بالمائة من الطلبات حصلت على كل سجلات نظام WHOIS. وإذا كانت شركة مثل AppDetex، المطلعة تمامًا على عمليات ICANN وإجراءاتها تعاني من مشكلة، فيمكنكم تخيل التحدي الذي يمثله ذلك لمجتمع الملكية الفكرية ككل والمدافعين عن حماية المستهلك.

لقت توصلت AppDetex إلى ما يلي، والذي أعتقد أنها نظرة عامة على هذا الموضوع. أولاً، الجزء المحجوب من بيانات تواصل نظام WHOIS غير متاح بصورة كبيرة للأغراض القانونية. الثانية، لا يستجيب أغلبية أمناء السجل لطلب هذه البيانات. ثالثًا، النسبة الصغيرة من

الطلبات التي تتم تلبيتها ليست مكتملة خلال فترة زمنية معقولة. رابعًا، ليس هناك اتساق في العمليات لبيانات نظام WHOIS المطلوبة المحجوبة. وخامسًا، المصلحة العامة في خطر محتمل كنتيجة لعدم توفر بيانات نظام WHOIS. فيكي، أعتقد أنه ربما يكون من المفيد إن أمكنك الحديث قليلاً عن خبراتك مع تسجيل اتحاد الصناعة في أمريكا فيما يتعلق بجهود الإنفاذ في عالم ما بعد التوافق مع القانون العام لحماية البيانات.

فيكي شيكلر: شكرًا. لذا، فتجربتي الشخصية كانت كما يلي، هناك بعض أمناء السجل الذين وضعوا بعض المعلومات خارج أوروبا في نظام WHOIS العام. كان هناك البعض الذي وضعوا معلومات شخصية قانونية في نظام WHOIS العام. والأغلبية لم يقوموا بذلك. لذا، عندما انتقلنا للسؤال عن بيانات نظام WHOIS غير العامة، لدي أمين سجل واحد يطلب مني إخبارهم أني أود الامتثال لإرشادات القانون العام لحماية البيانات، لا مشكلة، ويسعدني القيام بهذا. وبعدها، قدموا لي البيانات. لهذا، كان كل الأمر عن أشخاص قانونيين في الاتحاد الأوروبي. كان ذلك رائعًا. شكراً جزيلاً لكم على أمين السجل هذا.

لدي آخرون أخبروني أني أحتاج إلى استدعاء من المحكمة للحصول على البيانات، بالرغم من أني أخبرتهم أني أرى أن هناك إخلال وقع فيما يتعلق بهذا الموقع. وأنا أوضح لهم الإخلال وأقدم دليلاً على الإخلال، وقد أوضحت سبب أننا نعتقد أن المصلحة القانونية لنا كجهة خارجية في الوصول إلى هذه البيانات للتحقيق والإنفاذ بما يزيد عن مصلحة هذا المشترك، إذا كان المشترك شخصًا طبيعيًا وهو ما لا نعرف في هذا الوقت. لدي أمناء سجل آخرون لم يردوا ببساطة. وقد تواصلنا بالعديد من الطرق المختلفة لأمناء السجل هؤلاء في حالة أننا كان لدينا عنوان بريد إلكتروني خاطئ، ولم نحصل على أي رد. لذا، فقد ترتب على هذا بالتحديد إعاقة قدراتنا على إنفاذ حقوق الأعضاء لدينا.

برايان وينترفيلدت: شكرًا جزيلاً. أعتقد أن هذا مثال متميز على مؤسسة متطورة للغاية، تخصص الموارد، وتحضر اجتماعات ICANN وتشارك ولا تزال تواجه التحديات. لذا، يمكنكم تخيل الأغلبية العظمى من الأشخاص الذين يقومون بأعمال حماية المستهلك هذه، وليس لديهم الرؤية التي يتمتع بها شخص مثل فيكي. التحديات التي سيواجهونها اليوم. لا يعرف العديد كيفية طلب الوصول أو أين يبدأ

حتى البحث عن ذلك. وإذا انتقلنا إلى المواقع الإلكترونية المتعددة لأمناء السجل، يمكن أن يكون من الصعب للغاية حتى اكتشاف أين نرسل طلبًا، أقل من كيفية صياغته.

أعرف أننا ليس لدينا الكثير من الوقت معكم هنا اليوم، وقد فكرت أنه سيكون من المفيد إن قدمنا نظرة عامة سريعة على أهداف دائرة الملكية الفكرية بينما نعمل في عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات، حول المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD، وبينما نعمل على آلية الوصول الموحد. وهو ما يلزم، كما ترون، لنا وللعديد من أصحاب المصلحة في المجتمع. ويجب ملاحظة أن هدف دائرة الملكية الفكرية ليس ولم يكن أبدًا التحايل على حماية الخصوصية. فبدلاً من ذلك، يتمثل الهدف الرئيسي في دائرة الملكية الفكرية في تحقيق التوازن المناسب بين حقوق الخصوصية والمصالح القانونية عند الوصول إلى بعض بيانات المشتركين التي تدعم في النهاية المصلحة العامة.

بالفعل، تنص الحيثية الرابعة من القانون العام لحماية البيانات على "حق حماية البيانات الشخصية ليس حقًا مطلقًا، بل يجب التعامل معه فيما يتعلق بوظيفته في المجتمع وموازنته مع الحقوق الأساسية الأخرى وفقًا لمبدأ التناسب." وقد قدمت دائرة الملكية الفكرية المساهمات في عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات بما سلط الضوء على الأولويات الرئيسية التي تدعمها مذكرة قانونية من المحامين الأوروبيين أصحاب الخبرة في موضوعات القانون العام لحماية البيانات وقانون حقوق النشر. وبما في ذلك ضمان أن ICANN لا تمتثل بصورة زائدة عن اللازم إلى القانون العام لحماية البيانات. وتتمثل أهمية التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وأهمية احترام النطاق الجغرافي للقانون العام لحماية البيانات واستخدام فحص متوازن فيما يتعلق بحجب بعض المجالات مثل البريد الإلكتروني للمشترك، الذي لا يلزم أن يتضمن معلومات معرفة شخصية.

تعمل دائرة الملكية الفكرية في الوقت الراهن على ضمان تمثيل مصالح المستهلك وحقوق الملكية الفكرية في المناقشة، ونفهم أن التقدم المهم يجري في عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات في هذا الصدد. والهدف الأهم من دائرة الملكية الفكرية بالطبع هو آلية الوصول الموحد. ولهذا الغرض، نشارك في الحوارات مع أعضاء المجتمع حول كيفية إنشاء مؤسسة قانونية للنموذج الموحد للوصول الى البيانات ونعرض الأعمال السابقة حول آلية الوصول والاعتماد على مؤسسة ICANN والمجتمع لنظرها.

كما عرضنا، يعد بروتوكول الوصول المطبق باستمرار مهمًا للغاية ويجب أن نضع أحدها بسرعة لتفادي الأضرار التي نواجهها كل يوم. ونرغب في دعم أي جهود للتقدم إلى النموذج الموحد للوصول الى البيانات ونلاحظ أن النموذج الموحد للوصول الى البيانات قد طلب منها دعم ICANN في تحديد كيفية تنفيد النموذج الموحد للوصول الى البيانات. ونرحب ونشجع أفكاركم بشأن النموذج الموحد للوصول الى البيانات خلال مناقشاتنا هنا اليوم. وكما قالت منال، نتمنى أن تستمر المناقشات. فيكي، هل لديك أي شيء لإضافته بخصوص النموذج الموحد للوصول الى البيانات؟ حسنًا، عظيم. أود في هذا الوقت أن أفتح الكلمة للأسئلة، منال، لأي قدر من الوقت تبقى لنا.

منال إسماعيل، رئيس GAC: حسنًا، شكرًا. أية أسئلة لبريان أو فيكتوريا؟ نعم، ممثل إيران، تفضل رجاءً.

كافوس أراستيه: شكرًا لك سيدي، شكرًا لك سيدتي، لقد كان عرضكم مفيدًا للغاية. هل يمكن أن أفهم أنكم موافقون على موقف اللجنة الاستشارية الحكومية إلى حد ما؟ أن أمكنكم الرد؟

فيكي شيكلر: نحن بالتأكيد متفقون معه.

برايان وينترفيلدت: لقد قالت نعم، نحن بالتأكيد متفقون مع اللجنة الاستشارية الحكومية. ونحن نعمل بوضوح عن قرب مع بعض الزملاء من اللجنة الاستشارية الحكومية، كما نراقب البيانات القادمة بعد كل اجتماع، ومتحمسون للغاية للجهود المبذولة في اللجنة الاستشارية الحكومية لدعم الأعمال للوصول إلى العمل المهم بالاهتمام بالمشاركين السيئين على الإنترنت.

كافوس أراستيه: شكرًا جزيلاً لكم.

برايان وينترفيلدت: على الرحب و السعة.

منال إسماعيل، رئيس GAC: مندوب فرنسا، تفضل. تفضل.

فرنسا: شكرًا جزيلاً لأصدقائنا من دائرة الملكية الفكرية على هذا العرض الرائع الشيق. شكرًا لك يا برايان. وفيكي، لقد ذكرتي مشكلة التمييز بين الجهات القانونية والأشخاص الطبيعيين. وأعتقد فيكي، لقد ذكرت أمين سجل تواصلت معه بالفعل وكان لديه هذا التمييز. كما تعرفون، بالفعل هذا موضوع نصيحة من اللجنة الاستشارية الحكومية. وأعتقد أنه كان في سان خوان، حيث طلبنا بالتحديد من مجلس الإدارة أن يفعل ذلك ويشغل التمييز بين الجهات القانونية والأشخاص الطبيعيين، لأن الجهات القانونية لا تخضع لحماية القانون العام لحماية البيانات الذي يسري فقط على الأشخاص الطبيعيين. وقد كنت أتساءل في جهودكم التي كنت تقومون بها من خلال عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات، هل تعتقدون أنه من الممكن تفعيل تمييز في المستقبل في نظام WHOIS وأين ترون أن ذلك سيحدث؟ شكرًا.

فيكي شيكلر: من منظور السياسات والجانب القانوني، أعتقد أنه من المهم أن نميز بين الأغراض الطبيعية والقانونية. وأعتقد أن هذا يدعم هدف حماية الخصوصية بطريقة مناسبة كما ينظر في مشكلة الشفافية والمساءلة عبر الإنترنت. وكما نرى كأشخاص حققنا تقدم في نقل الأعمال عبر الإنترنت، ونرى المزيد من المشاركين السيئين عبر الإنترنت.

لا يمكننا تجاهل حقيقة أننا نرى كافة أنواع المخاطر في هذه المساحة. ونحن نحتاج لمحاولة علاجها. فيما يتعلق من الناحية العملية بالتمييز بين الجهات القانونية والأشخاص الطبيعيين، فنحن متحمسون لحقيقة أن بعض نطاقات المستوى الأعلى العام لرمز البلد تنفذ هذا التمييز بالفعل عمليًا بصفة يومية. وأتمنى ان ننظر في مزيد مما يحدث مع التقدم.

منال إسماعيل، رئيس GAC: شكرًا. هل من أسئلة أخرى؟ لذا، تفضل يا ممثل إيران.

كافوس أراستيه: أتوجه بجزيل الشكر إليك سيدتي مرة أخرى. ولكن من وجهة نظر قانونية، وعندما تتحدثون عن الأشخاص الاعتباريين فهم مختلفون عن الطبيعيين، لأنه إذا عين الشخص الاعتباري، الجهة القانونية، أو الشركة شخصًا للتصرف نيابة عنه، فهذا مزيد بين الشخص الطبيعي والاعتباري. إنها ليست مشكلة بسيطة. بل هي مسألة مختلفة ومعقدة، وعلينا التعامل بصورة مناسبة مع هذا. شكرًا.

برايان وينترفيلدت: نعم، لذا، يمكن أن يكون من المعقد التمييز بين جهة قانونية وشخص طبيعي. فالجهات القانونية معفاة من سبل حماية الخصوصية في القانون العام لحماية البيانات، ولكن هناك حلول لذلك. على سبيل المثال، بخلاف توفير عنوان بريد إلكتروني يتضمن الاسم الكامل للفرد المخصص لتمثيل الشركة، يمكنكم استخدام عنوان بريد إلكتروني يعد نوعًا من المصطلح العام بدلاً من الاسم المحدد. وهناك معوقات يلزم التعامل معها إلا أنها ليست أمور من المستحيل التعامل معها. ولكني أوافق على أنه بسيط، ولكنه ليس من المستحيل التغلب على التحديات وتحقيق التمييز.

منال إسماعيل، رئيس GAC: شكرًا لك يا برايان. يمكنني أن أرى طلب آخر للكلمة. بنديكت، هل يمكنك أن تقدم نفسك.

بنديكت أديس: شكرًا لك، منال. كانت هناك بعض الإحصاءات من نصهم سابقًا. عذرًا, أدعى بينيديكت أديس. لهذا الغرض، أنا أتحدث نيابة عن نفسي. كانت هناك بضعة أسئلة عبر الأيام القليلة الماضية حول المنهجية التي تستخدمها AppDetex. وهذه مؤسسة ترسل أعداد كبيرة من الطلبات التلقائية لبيانات نظام WHOIS لأمناء السجل والجهات الأخرى. وأعتقد أن ثلاثة بالمائة كان العديد الذي تم اقتباسه في عدد من الردود التي تلقوها من أمناء السجل. هل ترون ذلك أنه إخفاق من أمناء السجل أم إخفاق من العملية؟ شكرًا.

برايان وينترفيلدت: وبقدر ما يتعلق الأمر بالمنهجية الدقيقة في AppDetex، فسواء كانت هناك طرق أفضل لتجميع البيانات أم لا، أعتقد أنه من المهم المسار العام للتحديات التي تتم مواجهتها. بصراحة، حتى إذا كانت 25%، فلا بأس بالنسبة لنا. فهذا يعني أن هناك 75% من الطلبات لا تتم تلبيتها. وهذه مشكلة. عليكم أن تفكروا في الأعمال التي نقوم بها فقط بعد محاولة المشاركين السيئين المساعدة في الحفاظ على نظافة نظام اسم النطاق. ونحن لا نحصل على البيانات لأغراض تسويقية أو لأغراض تجارية. بل ذلك بالفعل لحماية الأشخاص في هذه القاعة وأسركم والأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت من التعرض للاحتيال.

وعندما تتواصل فيكي مع الأشخاص لتنفيذ جهود الإنفاذ في اتفاقية السجل وأمين السجل، أو عندما أتواصل نيابة عن أحد عملائي، فنحن نعتني بالفعل بالأشخاص الذين ينشرون أنظمة تصيد واحتيال على الإنترنت، ويعرضون المستخدمين للخطر، وفي بعض الحالات، يسرقون بالفعل معلومات ملف بياناتهم الشخصية وكذلك أموالهم. لذا، فالعجز عن الوصول إلى هذه المعلومات يعد مشكلة.

لقد ذكرنا أيضًا أن المواصفة المؤقتة لا تميز بين الشخص الاعتباري والطبيعي. وهذا مطبق بصورة عامة، بالرغم حتى من أن القانون العام لحماية البيانات مطبق بصورة عامة، وهناك طرق أخرى من منظورنا تكون متوافقة بصورة عامة. وبعد ذلك، عندما تجمعون ذلك بحل الوصول غير الموحد، فهذا يضعنا في بيئة صعبة للغاية للقيام بالعمل الذي نقوم به.

بنديكت أديس: هل يمكنني أن أتابع؟ شكرًا جزيلاً على ذلك، وأفهم بالتأكيد ألمكم بخصوص الوصول المحدود. والمشكلة والسبب أني سألت عن المنهجية هي أني، كما قد تعرفون، أشغل أمين السجل وأتعامل مع أسماء النطاقات المشبوهة. لقد استلمت بالتحديد طلب واحد من AppDetex نيابة عن عميل. وفي هذا الطلب، كانت المعلومات غير المحجوبة فقط هي اسم هيئة إنفاذ القانون. وإذا نفذتم العناية اللازمة بأي قدر في نظام WHOIS كما هو، فلن يرسلوا هذا الطلب. لذا، فما يقلقني هو أننا نتحدث عن عدد كبير من الطلبات التلقائية، وأنتم لا ترسلون طلبات بصياغة صحيحة، وربما يكون هذا مصدر المشكلة. شكرًا جزيلاً لكم.

فيكي شيكلر: إن أمكنني، لا يمكنني الحديث عن منهجية AppDetex، لكني يمكنني الحديث عني. وأنا أرى المشاكل التي تواجهها AppDetex بصفة فردية مع إرسال مساحات [غير مسموع] لم يتم إرسالها إليكم، التي أعرف بها. لذا، ربما يكون هذا الفرق، لا أعرف. منال، أعتقد أنكم استنفدتم كل وقتكم. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس GAC: لدينا طلبان آخران لأخذ الكلمة. وإن أمكننا استغراق مزيد من الوقت. حسنًا. لذا، ميلتون وبعدها أنت، شكرًا لك.

ميلتون مولر: أعتقد أن الحقائق حول موقف AppDetex يجب التعامل معها بصورة أكبر. هناك خطاب من أحد أمناء السجل يفيد بإرسال 1200 طلب من AppDetex. وقد توصلت إلى أن جميعها كانت طلبات تلقائية استنادًا إلى نوع من قراءة النطاق وقد يبدوا مثل انتهاك علامة تجارية لكن معظمها لم يكن كذلك. وقد رد أمين السجل على AppDetex قائلاً، "هل يمكنكم التكرم بتقديم مزيد من المعلومات؟" ولم ترد AppDetex لأكثر من ثلاثة شهور، وبعدها تحدثوا عن الشكوى بأن أحدًا لم يرد على طلبهم. لذا، أعتقد أن هذا النوع من الأمر المرحلي كان المقصود منه توجيه أمين السجل للنظر في الأشخاص السيئين عندما يشير ذلك بالفعل إلى وجود مشكلة.

منال إسماعيل، رئيس GAC: هل نأخذ بقية الأسئلة فقط لأجل الوقت؟ من فضلك قدم نفسك. برجاء الإيجاز.

إليوت نوس: سأقوم بذلك. إليوت نوس من Tucows. وقد كنا بالفعل جهة الصياغة للخطاب الذي يشير إليه ميلتون، وهو الآن في سجل مراسلات ICANN. وأنا أود بالفعل قول شيئين.

أولاً، تعرفون، بريان وفيكي، لقد اخترتم الاستخدام في وقتكم هنا لبيانات AppDetex لإثبات النقطة. وأعتقد أنه من الصعب قول "مرحبًا، نحن لا نعرف AppDetex." لقد اخترتم تقديم النقطة هنا.

النقطة الثانية التي أردت طرحها هي النقطة الأهم. يجب أن يكون هذا موقف لا يشكل عارًا ولومًا. ويجب أن يكون موقفًا نعمل فيه معًا أثناء استمرار عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات في التعامل مع العناصر التي طرحتماها. مثل طلبات التوحيد. ومثل العمل مع، نعرف أن هناك بعض أمناء السجل السيئين. والعمل معنا لمحاولة والذهاب والتعامل مع الامتثال في ICANN، ومن لا يتعاملون مع الأمور كما يجب.

مرة أخرى، أردت فقط أن أعترض على أسلوب المكسب/ الخسارة هذا، وأسلوب المحصلة الصفرية الموجود الآن في كل مكان، خاصة في خطاب AppDetex. ويبدو أنه مسرح سياسي. ومرة أخرى، اريد أن أرفع يدي وأقول، فيكي، أعتقد أننا نتعامل مع طلباتكم بصورة معقولة، وإذا كان هناك تحسن يمكن تحقيقه هنا، فنحن سعداء للقيام به. لكن علينا العمل معًا على هذا. وأنا أشجعكم بالفعل يا زملائي على تغيير النغمة لأن هذه هي كيفية العمل بصورة أكثر إنتاجية لحل هذه المشكلات الشائكة للغاية. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس GAC: شكرًا. تفضل بإيجاز.

برايان بيكهام: شكرًا لك سيدتي الرئيسة. بريان بيكهام، من المنظمة العالمية للملكية الفكرية. سأستغرق بالفعل مزيد من الوقت على السؤال، لكني أردت فقط التفاعل لقول بصورة عامة أننا سيسعدنا سماع المتحدث الأخير، إيليون نوس، من Tucows حول فكرة العمل بالتعاون لحل ازدحام السجل وهو أمامنا في سؤال النموذج الموحد للوصول الى البيانات. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس GAC: شكرًا. الولايات المتحدة.

آشلي هينمان: ملاحظة فقط ردًا على ما قاله إيليوت. من يعملون من بيننا على عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات يعملون على هذه المسائل. وفي الواقع، [غير مسموع] لقد اجتمعنا كمجموعة صغيرة للحديث عن سياق الوصول المعقول لفهم أفضل المعلومات المطلوبة، وما نوع الإطار الزمني

للرد، لذا، يمكننا حماية أنفسنا من هذا الصداع الذي تتحدثون عنه. لذا، تجري الحوارات وأتمنى أن يستمروا في التقدم في عملية GNSO المعجّلة لوضع السياسات، ولن يتم تلبية الكثير مما شهدناه اليوم، وهي كثير من المناقشات التي لم تكن دائمًا مفيدة، لكننا نصل هناك في النهاية، وأتمنى فقط ألا يستغرق هذا طويلاً. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس GAC: شكرًا لك، آشلي. بريان وفيكي، أي ملاحظات نهائية من جانبكم؟

فيكي شيكلر: شكرًا لك إيليوت وآشلي. المسألة المهمة هي أن تجميع البيانات يكون جزئيًا للوصول للتعامل مع المسائل القانونية التي تجري عبر الإنترنت. وأنا أرحب للغاية بفرصة العمل معكم جميعًا للعثور على أسلوب معقول للتقدم. وأتفق معك إيليوت، أن علينا الرجوع إلى الماضي والإيجاز والبدء في القيام بالعمل. شكرًا جزيلاً.

منال إسماعيل، رئيس GAC: حسنًا. شكرًا لكم جميعًا، وأعتذر عن رئاستي الضعيفة اليوم، البدء المتأخر والنهاية المتأخرة، وعذرًا على أخذ عشر دقائق من استراحة الغداء. إنها استراحة الغداء الآن إلا أننا نحتاج للعودة إلى القاعة من أجل الزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية الساعة 1:30، برجاءً من أجل مجموعة العمل BGRI. شكرًا لكم جميعًا.

(الغداء)